

التيمم وشهادة الزور ونحوها من الكبائر ولا حد فيها وقال الامام
 في كل جريمة تؤخذ بقدر كثرة مرتكبها بالدين انتهى والمراد بها
 بقية التعاريف المذكورة غير الكبائر الاعتقادية التي هي البليغ
 فان الرابع قبول شهادة اهلها ما لم تكفرهم كما سيأتي بيانه
 هذا خطها بالحد واما بالعدل فثابتا كقوله قال ابن عباس رضي
 السبعين اقر بوقال سعيد بن جبور انها الى سبع مائة اقر
 اي باعتبار جناس انواعها وما عد ذلك من المعاصي من الصغار
 ولا باس بعد بقية من النوعين فمن الاول تقديم الصلاة وانما فيها
 عن وقتها بلا عذر ومنه الزكاة وترد الامور بالمعروف والنهي
 عن المنكر من القدرة وشيخان القرآن والياس من رحمة الله
 ومن مكره تعالى واكثر الربا وكل مال يبيته والا فطر في رمضان
 من غير عذر وعقوق الوالدين والزنا واللواط وشهادة الزور
 وضرب المسلم بغير حق والنية واما الغيبة فان كانت في
 اهل العلم وصلته القرآن فهي كبيرة كما جرى عليه بن المرقري
 والافضوية ومن الصغائر النظر المحرم في حجر المسلم فوق ثلاثة
 ايام والنيابة وشق الجيب والبيخعة في الشئ واحد كالصبيان
 او جانيب بقلب تغييبهم السجود واستعمال بخاخة
 في بدن او ثوب غير حاجة فباد كتاب كبيرة او اضرار على
 صفة من نوع او انواع تنسخ العدالة وان اقتضت عبارة
 المص الا تنافي مطلقا **ثاني** في البحر لو نوي العدل فعل
 كبيرة عند اكثر الم يصر بذلك فاسقا بخلاف نية الكفر

في كل جريمة تؤخذ بقدر كثرة مرتكبها بالدين انتهى والمراد بها بقية التعاريف المذكورة غير الكبائر الاعتقادية التي هي البليغ فان الرابع قبول شهادة اهلها ما لم تكفرهم كما سيأتي بيانه هذا خطها بالحد واما بالعدل فثابتا كقوله قال ابن عباس رضي

والثالث

والثالث ان يكون العدل **مسلم** **سري** اي العقيدة بان لا يكون
 مبتدعا لا يكفر ولا يسوق بدعته فلا تقبل شهادته مبتدع بكن
 او يسوق بدعته فالاول ككثيري البعث والغالب كساب
 الصلابة ويستثنى من هذه الخطيئة فلا تقبل شهادتهم
 وهم فرقة يجوزون الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه يقول
 لي علي فلان كذا هذا اذ لم يبينوا السب كما مر من الاشارة
 اليه كان قالوا ايناها تقرضه كذا فتقبل شهادتهم **جديد**
 والرابع ان يكون العدل **ما مولا** مما تقع فيه النفس الامارة
 صاحبها **عند الغضب** من ارتكاب قول الزور والاصرار
 على الغيبة والكذب لقيام غضبه فلا عدالة لمن يجار غضبه
 على الوقوع في ذلك والخامس ان يكون **حافظا على ربه** **مستورا**
 بان يتخلق الشخص بخلق امثاله من ابنا اعصره ممن يربى
 مناجح الشرع راداه في زمانه ومكانه لان الامور العرفية قل
 ما تنحفظ بل تختلف باختلاف الاشخاص والازمنة والبلدان
 وهذا بخلاف العدالة فانها لا تختلف باختلاف الاشخاص فان
 العنق يستوي فيه الشريف والوضيع بخلاف المرأة فانها
 تختلف فلا تقبل شهادته من لامرؤة كمن ياكل ويشرب في
 سوق وهو غير يسوق كما في الرخصة وغير من لم يملكه جوع او
 عطش او عشي في سوق مكشوف الرأس والبدن غير العورة
 مما لا يليق به مثاله ولغير محرم بذلك اما العورة فكشفها حرام
 او تبليز وجهه او اسفه بغيره الناس واما تقبيل ابن عمي امة

في كل جريمة تؤخذ بقدر كثرة مرتكبها بالدين انتهى والمراد بها بقية التعاريف المذكورة غير الكبائر الاعتقادية التي هي البليغ فان الرابع قبول شهادة اهلها ما لم تكفرهم كما سيأتي بيانه هذا خطها بالحد واما بالعدل فثابتا كقوله قال ابن عباس رضي